مقالات رأي

الدكتور/ أحمد التجاني محمد يكتب : □ (وقفوهم إنهم مسئولون) سيادة "الرئيس البرهان" الإحتكار والغلاء قتل المواطنين كما قتلتهم بندقية الجنجويد فأين جهود الدولة وأين التسعير ؟! (شذرات في حكم التسعير عند الأزمات) □□□□□□□□□□



د.احمد التجاني محمد • 21-11-2026 • 10 دقائق قراءة



المسؤولية في الإسلام تكليف وامانة ، وليست مناصب للتفاخر وتشريفات وامتيازات ورتب والقاب ، المسؤولية تكليف لا تشريف وأمانة مغلظة عرضها الله علي السموات والأرض والجبال فابين تحمل اعبائها والقيام بلوازمها مخافة من الإحجاف والقصور قال تعالي:
(إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) وكل مسؤول يسأل أمام الله عز وجل : {يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم} (الشعراء: 88-89)

الإنسان بطبعه عجول لم يدرك مخاطر تحمل الأمانة، وما جعله حاملا لها هو ظلمه لنفسه، وجهله بعواقب الأمور خاصة (الامامة الكبري) "كالرئاسة وتدبير شؤون الامة " التي أورد كثيرا من اصحابها موارد الغرور والهلاك !!

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها) (رواه البخاري ومسلم)!!

المسؤولية في ميزان الإسلام ليست منصبا للتشريف، يرفع الإنسان عن الناس ، ولا سطة مطلقة للامتيازات ، بل هي أمانة وتكليف ومحاسبة في الدنيا عبر أهل الحل والعقد والهيئة التشريعية ، وفي الآخرة امام" الملك الديان ' وسيقف كل من تولى شأنا من شؤون الناس بين يدي الله تعالى، ويسأل عما استرعي وماذا فعل؟ وماذا قدم؟ وأين دوره عندما تألم الناس وضاق بهم سبل الحياة ولماذا لم يتحرك عندما يري ويسمع عن عائلات واسر باتت جوعا وأسر لم يجدوا مدخرا لتأمين أبسط مقومات العيش الكريم !!

في بلادنا اليوم، تتعاظم المسؤولية أمام أزمتين كبيرتين : أزمة حرب ضروس تخوضها القوات المسلحة ضد مليشيا الدعم السريع الإرهابية ، وازمة اقتصادية ومعيشية مفتعلة وممولة من الدول الداعمة للتمرد أنهكت كاهل المواطن.

الدول من حولنا وفي مثل هذه الظروف يسأل المسؤولون وأصحاب السلطة التنفيذية خاصة رئيس الوزراء وحكومته فردا فردا عبر المجالس التشريعية والبرلمانات المنتخبة من قبل الشعب عما قاموا به من جهود لمواجهة الغلاء الفاحش وانفلات الأسعار ويستدعي وزير المالية ويسأل عن المعالجات التي تمت وماهو السيناريو لردع تجاراالأزمات، ويستدعي وزير الصحة ويسأل عن الموقف الصحي وندرة الدواء والاستشفاء فضلا عن الرسوم الباهظة في حقل التعليم لدي استدعاء وزير التعليم ويحجب الثقة عنهم اذا فشلوا في معالجة الازمة !!،

ما يجر ي اليوم في الأسواق من انفلاتات في الأسعار لا يجوز لأي مسؤول أو سلطة حاكمة أن يتجاهل هذا الوضع المزري لدرجة ان اسر متعففة باتت تنوم جوعا فهل هذا امر ينبغي أن يمر مرور الكرام!؟

*ويبق السؤال الجوهري اين سلطة الدولة ؟ اين الاجهزة الرقابية؟؟ اين التسعير عند الاحتكار والغلاء التي

باتت واجبة؟؟ وخلال هذه المساحة اود ان انقل لكم أقوال العلماء بهذه المسألة: لنعرفة متى يحرم التسعير في الإسلام، ومتى يجوز ؟؟ ، اولا : اختلف العلماء في حكم التسعير بين الجواز والمنع استنادا لما جاء في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد محمد صلي الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله، سعر لنا فقال: «إن الله هو المسعر، القابض، الباسط، الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال» رواه سنن أبي داود وسنن الترمذي، وهو حديث صحيح.*

الصحابة اشتكوا ارتفاع الأسعار للنبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه تحديد الأسعار، فبين لهم أن الله هو المتصرف في الأرزاق والأسعار، وخشي أن يظلم أحدا إذا فرض التسعير بغير عدل كما بين لهم الرسول صلى الله عليه وسلم إن الله هو الذي يخفض الميزان ويرفعه وهو المسعر لكن النبي صلى الله عليه وسلم منع الاحتكار فقال : (لا يحتكر إلا خاطئ) والإحتكار هو : أن يكون الناس محتاجين لأمر من الأمور او سلعة من السلع والتاجر يبقيه عنده فقط من أجل أن يرتفع سعره ليربح اكثر

القاعدة الاصولية تقول: «وقائع الأعيان لا عموم لها» فالإمام الشافعي يقرر أن قضايا الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال لم يصح تعميمها؛ وامتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن التسعير في تلك الواقعة كان مرتبطا بملابساتها الخاصة (غلاء ناتج عن ندرة طبيعية بلا احتكار أو تواطؤ) كما أن منهج الجمع بين النصوص في ضوء حديث «لا يحتكر إلا خاطئ» عند مسلم، والقاعدة النبوية الكلية «لا ضرر ولا ضرار»

وفق هذا الميزان الدقيق، استقر فقه المذاهب الكبرى كالحنفية والمالكية والشافعية على التفريق بين حالتين: الحالة الأولى: الغلاء الطبيعي في الأحوال العادية (يحرم فيه التسعير الجبري) فإذا ارتفع السعر لسبب قدري أو سوقي طبيعي كقلة المحصول، أو ارتفاع تكلفة الاستيراد والنقل مع أمانة التجار وعدم تواطئهم يمتنع التسعير الجبري عند جمهور الفقهاء؛ لأن إكراه التاجر على البيع بأقل من تكلفته أو مصادرة رضاه في غير موضع الضرر العام هو ظلم له في ماله، وإفساد لحركة الجلب والاستيراد، وإخلال بمقصد حفظ المال.

الحالة الثانية: تعدي التجار والاحتكار والغلاء الفاحش (يجوز بل يجب فيه «التسعير العادل» فإذا تجاوز أرباب السلع القيمة العادلة تجاوزا فاحشا، أو احتكروا الأقوات والضروريات، أو تواطؤوا على رفع الأسعار استغلالا لحاجة الناس، انقلبت الموازين الشرعية:
عند الحنفية: نص العلامة ابن نجيم في على قاعدة (يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام)، وجعل من فروعها التسعير عند تعدي أرباب الطعام في بيعه بغبن فاحش كما قرر الإمام "المرغيناني" في «الهداية» أنه لا ينبغي للسلطان أن يسعر «إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة».

وعند المالكية ومذهب الليث بن سعد: قرر الليث جواز التسعير على بائعي الطعام إذا خيف منهم أن يفسدوا أسواق المسلمين ويغلوا أسعارهم. ونقل المالكية عن الإمام مالك أن للإمام أن يسعر عليهم وقت الغلاء، بشرط مراعاة تكلفة شرائهم ونفقاتهم بعدل حتى لا يلغى ربحهم ويخرجوا من السوق.

*وعند الشافعية: ذهب وجه معتبر في المذهب إلى جواز التسعير وقت الغلاء العام دفعا للضرر. وحتى على القول بالتحفظ على التسعير في غير ذلك ، فقد اتفق الفقهاء على إجبار المحتكر على إخراج سلعته وبيعها للناس رفعا

للضرر العام.*

.

خلاصة القول : الفقهاء اوضحوا أن الشريعة الإسلامية في معاملاتها التجارية لا تتبنى اشتراكية تصادر حرية التاجر وتظلمه في ماله، ولا رأسمالية مادية تطلق يد المحتكر ليطحن المستهلك تحت شعار العرض والطلب؛ بل تؤسس لميزان العدل والاستخلاف على مسافة واحدة من الجميع: حرية منضبطة للتاجر ما دام أمينا، وتدخل حازم من ولي الأمر متى ظهر الاحتكار والغبن

سيادة الرئيس عبد الفتاح البرهان وفي ظل ما نقومون به من جهود عسكرية لتحرير البلاد من دنس التمرد تعين عليكم الالتفاف نحو المسؤولية التي القيتموها علي عاتق حكومة لم تقوم بها خير قيام الامر الذي يتوجب منكم التدخل العاجل لإنقاذ العباد بعد ان أصبحت وعود رئيس الوزراء الدكتور كامل إدريس احلام يغظة فالحكومة الناحية تنتقل من الوعود إلى العمل، وتضع معاناة المواطن في مقدمة الأولويات من خلال خطط إسعافية وتدخلات فورية لمعالجة الأزمة المعيشية، وفرض هيبة الدولة بالتسعير التي باتت واجبة لحماية الفئات الفقيرة والأكثر فقرا ودعم القطاعات الصحية والتعليمية ومكافحة الفساد واعلان اجراءات تقشفية صارمة ومنع إهدار المال العام في خلق مأموريات فارغة ارهقت خزينة الدولة المنهكة بالازمات !!

سيادة الرئيس عبد الفتاح البرهان أن ما يجري اليوم من حرب اقتصادية يتعين عليكم للتدخل العاجل لإنهاء هذه الأزمة، وتشكيل حكومة حرب ،المواطن بات عاجزا عن تحميل أي أعباء إضافية والواقع كل يوم جديد نري فيه مزيدا من الأعباء التي تلقي علي كاهل المواطن ، فواجب الدولة أن تتصدي لهذه الحرب الاقتصادية وان تبذل كل جهودها لان تمتص الصدمات بعيدا عن المواطنين وإنهاء مظاهر الأزمة الاقتصادية بكل حسم وحزم واعلان معركة كرامة (2) لمعالجة الاقتصاد !!

الدولة القوية هي التي تصون كرامة مواطنيها وتحمي أرضها في آن واحد والمواطن الذي يطلب منه الصمود يحتاج إلى دولة تقف إلى جانبه، تؤمن حقوقه وتحفظ كرامته وتوفر له سبل العيش الكريم

رئيس الوزراء الدكتور كامل إدريس "رحم الله امرأ عرف قدر نفسه" الشعب سئم متك والناس لم تعد تريد سماع مزيدا من الخطب الجوفاء، والشعارات البراقة، والوعود الكاذبة الناس تريد دولة تتحمل مسؤولياتها تحمي المواطن من الجوع، والمريض والعجز وتحمي الوطن وأرضه وسيادته من أي حرب عسكرية او اقتصادية وتذكروا ياخي ان المسؤولية أمانة وفي الاخرة خزي وندامة ، تذكروا ان المناصب تزول، والكراسي لا تدوم، ولكن تبقى الأمانة ويبقى الحساب، وسيأتي يوم يسأل فيه كل مسؤول عما قدم وعما قصر فيه فالمسؤولية أمام الناس كبيرة، وأمام الوطن أكبر، وأمام الله أعظم !!

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أيما داع دعا إلى شيء كان موقوفا معه إلى يوم القيامة ، لا يغادره ولا يفارقه ، وإن دعا رجل رجلا " ، ثم قرأ (وقفوهم إنهم مسئولون) (الصافات (24) (رواه الترمذي) !!

□□□□□□□□

شبكة المحيط الاعلامية

اضواء البيان نيوز (رائدة الإعلام الرسالي)

د.احمد التجاني محمد *أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية رئيس التحرير*

الأحد/12/ جمادي الأخر /1448ه

الموافق/22/ نوفمبر/2026م

https://almuhit-adn-news.com/news/4465/الدكتور-أحمد-التجاني-محمد-يكتب-وقفوهم--إنهم-مسئولون-سيادة-الرئيس

© 2026 شبكة المحيط الإعلامية — جميع الحقوق محفوظة